عدد خاص

GIEM

الاقتصاد الإسلامي آخر سفينة للنجاة

﴿ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾

الاقتصاد الإسلامي آخر سفينة للنجاة (ارْكَبُوا فِيهَا)

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

الحمد لله الذي أتم علينا إنجاز العدد المائة من مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. بدا إصدارها حلمًا؛ واستمر الحلم حلمًا لعدة سنوات، حتى التقيت الأخ الدكتور محمد بن يوسف عام ٢٠١٢، وكان يشغل الأمين العام المساعد للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛ كان اللقاء في الخرطوم بحضور الأخ أيمن ياسين الإمام، وتم الاتفاق على إصدارها برعاية كريمة من: (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية) و (مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) وكانت مدة الاتفاق خمس سنوات، أترأس فيها تحرير المجلة، وفعلاً تم إصدار المجلة بصيغة إلكترونية، ووزعت مجانًا عبر موقعها الإلكتروني، وبعد انقضاء الاتفاق تابعت المجلة مسيرتها كما بدأت بصيغة إلكترونية، واستمر توزيعها وقفًا لوجه الله تعالى، فالمجلة ليس فيها إعلانات مأجورة، ولا رعاية مالية من أي طرف، باستثناء رعاية (مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية – المؤسس) منذ نشأتها ومازالت كذلك حتى الآن بفضل الله تعالى وتوفيقه.

جردة حساب: ماذا قدمنا في ١٠٠ شهر؟

بلغت المجلة من العمر ثماني سنوات، وها هو العدد ١٠٠ بين أيدي متابعيها الكرام، وقد ناهز ما تم نشره ٢٠٠٠ مقال متخصص؛ باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية، مع غلبة واضحة للعربية على غيرها، كتبتها أنامل أكثر من ٨٢٥ كاتب ومتخصص من القارات الخمس. غطت المقالات محاور الاقتصاد والمصارف والإدارة والهندسة المالية والمحاسبة وغيرها بما ينسجم ويتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وفي العام ٢٠١٩؛ قررنا دمج موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية مع محتوى المجلة؛ فأعدنا إخراجه من مركز جامع للأبحاث إلى مركز منتج للمحتوى الاقتصادي الإسلامي ليكون بمثابة **مدرسة فكرية تتبنى الاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ فكراً وتطبيقًا**. وقد جمعنا ذلك كله ضمن معيارين نافعين للباحثين والمؤلفين في هذا المجال:

(١) موقع شامل بمحرك بحث يحقق متطلبات البحث العلمي...

(٢) مكتبة خاصة لكل كاتب ومؤلف...

التغيير الذي أحدثته المجلة وتنشد إحداثه مستقبلًا...

لقد نشدنا استنباط أسس الاقتصاد من وجهة النظر الإسلامية اعتماداً على مصادر الشريعة الإسلامية ومن رَحمها، لإرسائها ونشرها بين كل الناس؛ المسلم منهم وغير المسلم ...

لقد نشدنا تغيير المفاهيم الاقتصادية العالمية السائدة؛ فختمنا العدد الماضي – أي العدد ٩٩ – بمقال افتتاحي أثبتنا فيه انحراف المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية عن مسارها وتلونها؛ مع أن الأصل بالمذهب الثبات لا التغير، في الوقت الذي يشق المذهب الاقتصادي الإسلامي طريقه بثبات بأسس قائمة على العدل والاستقامة، فلا فرق بين مرحلة وأخرى، ولا بين عرق وآخر، ولا بين حزب وطائفة؛ بل إن ثوابته أشبه بمرساة تمنع سفينة الحياة من الغرق والانجراف، وتحمي ما فيها من بشر وحجر وشجر، **ويكأن سفينة نوح عليه السلام – وهو الأب الثاني للبشرية – لا يُصلح بقاؤها إلا منهج الأنبياء عليهم السلام**، فالربا والغرر والسرقة والزنا والقتل وما إلى ذلك من مفسدات الحياة؛ كل ذلك محرم في الشرائع السماوية جميعها، والمقصود بالشرائع تلك التي لم يُحرّفها أصحاب المصالح والشهوات؛ وهم المفسدون في الأرض؛ ولو لبسوا وتزينوا وسكنوا القصور وجمعوا حولهم الخدم والحشم.

لقد مرّ على المذهب الاقتصادي الإسلامي أكثر من ١٤ قرنًا ومازالت ثوابته تستوعب المتغيرات السريعة منها والبطيئة؛ المحلية منها والإقليمية والعالمية. فثبت صحة منهجه، وثبتت صلاحيته للتطبيق دومًا، بل اقتربت المدارس والمذاهب غير الإسلامية جميعها من مفاهيم مذهبه؛ هم وصلوا إلى ذلك تجريبيًا واستغرق الأمر مئات السنين حيث ظُلم فيها من ظلم وقُتل من قُتل وشُرد من شُرد ومازال الطمع طاغيًا. أما المنهج الإسلامي فقد أرسى مذهبه؛ كمدخل معياري؛ فكان لطيفًا بجميع عناصر البيئة الأرضية؛ غير مُتعبٍ أو مُجهدٍ لها، ودون الخوض في ذلك تجريبيًا؛ فالناس ومواردهم الطبيعية ليسوا عناصر تجارب شهوانية.

فهل يُعفي الشيوعية وأصحابها مثلا انسحابهم من المشهد الاقتصادي وقد نهبوا وسرقوا وخربوا وقتلوا وشردوا؟ ومثلها فعلت أنظمة الرق والإقطاع والبورجوازية والاشتراكية والرأسمالية بمختلف أشكالها!

أين محاسبة المسؤولية الاجتماعية من ذلك كله؟

المسؤولية الاجتماعية باتت شعاراً ترفعه تلك النظم لتمرر أغراضها، وعند الحقيقة تُداس تلك المسؤولية بدعاوى وحجج باطلة.

أين ذلك من قول المولى عز وجل مخاطبًا عباده المؤمنين بعد أن أمرهم بالطهارة الجسدية وذكّرهم بآلائه ونعمائه، ثم طلب منهم أن يكونوا عادلين ولو أصابهم ظلم الغير:

يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (المائدة: ٨).

ثم تجسدت المسؤولية الاجتماعية بفعل الخليفة العادل عمر الفاروق رضي الله عنه، فبعد أن طعنه المجرمون الفاسدون المتأذون من عدله؛ قال مخاطبًا نفسه وهي تتنازع لحظاتها الأخيرة: **والله لو أن شاة تعثرت في أرض العراق لخفت أن يسألني الله عنها، لمَ لمْ تعبد لها الطريق يا عمر؟**

هذا حسٌ بالمسؤولية تجاه الحيوان!! فكيف بالإنسان؟ والحيوان لا يحتاج طريقًا معبدة؛ لأنها مجرد رفاهية مفترضة، كما أن العراق تخوم البلاد وفيها تضعف السلطة المركزية غالب الوقت.

فأي ميزان توزن به المسؤولية الاجتماعية؟

هل فكرت الحضارة الغربية بما فعلته من نهب لثروات الهند وأفريقيا وأمريكا بشمالها وجنوبها حيث سرقت وقتلت وأجرمت لأجل بناء تلك الحضارة المزعومة التي لم تحقق للناس غير الأزمات المالية المدمرة ونشر المصائب الواحدة تلو الأخرى؟ إن العالم لم يكد ينجو من انفلونزا الخنازير حتى سقط في انفلونزا الطيور ... وصولا إلى كورونا، وخاض حربين عالميتين وعدة حروب إقليمية مدمرة، فخاف الناس وما شعروا بالأمن، وانتشر الفقر والعَوز في بلدان تلك الحضارة وفي كل أنحاء المعمورة.

فشتان شتان بين من نشد العدل وطبقه ولم يتسبب بأزمات عالمية ولا حروب كونية خلال أكثر من ١٤٠٠ عام، وبين من سعى فساداً في الأرض لتحقيق مصالحه ورؤاه الضيقة خلال بضع مئات من السنين.

التجديد على رأس كل مائة ...

إن محور العدد المائة هو **التجديد على رأس كل مائة** ... تأسيًا بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **إنَّ اللَّهَ يبعَثُ لِهذِهِ الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سَنةٍ من يجدِّدُ لَها دينَها**.

ولعل الاقتصاد الإسلامي والعاملين المخلصين فيه؛ هم مدرسة هذا العصر فالعالم يتباهى بعلوم الاقتصاد، وقد تصدى أصحاب الهمم لذلك، وما زالوا يفعلون، بإظهارهم هذا العلم الموجود في رَحم الشريعة الإسلامية وثنايا أصولها وفروعها، ثم نشروه للملأ، وهذا جزء من تبليغ الرسالة الدعوية للعالم؛ حيث

لابد من تذكير الناس – وكل الناس تعمل وتتسوق – بالثوابت الاقتصادية لهذه الشريعة؛ أي مذهبها الاقتصادي، ليصحح الناس مسيرتهم ويتركوا ما نسوه، وليعيدوا إحياء ما هجروه؛ فلابد من نشر ما سنته هذه الشريعة وترك ما خالفها.

إن الاقتصاد هو رفيق الإيمان بالله تعالى، يقول عز وجل في صدر سورة البقرة: **الم*ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ*الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ**؛ فبعد الإيمان الغيبي بالله تعالى يكون العمل أولاً بإقامة المؤمنين للصلاة عبادة وتقربًا لله تعالى، وثانيًا هم ينفقون مما رزقهم ربهم سبحانه وتعالى، ويمثل الإنفاق ٧٠–٧٥٪ من أي اقتصاد، وبدونه تتوقف عجلة دورانه، ولا تستقيم أحوال الاقتصاد بعد كل كارثة دون عودة دورة الإنفاق، وكلمة الإنفاق بمشتقاتها تكاد تكون الأكثر تكراراً في القرآن الكريم في استخدامات عديدة على مستوى الفرد والجماعة، خاصة وعامة؛ دون أي إفراط أو تفريط.

لقد أثبتت مجلتنا مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية أن مذهب الاقتصاد الإسلامي هو سفينة النجاة، واستمرت دعوتنا للجميع أن: **ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا**؛ ولن ينفع أحد أن يأوي إلى مذهب غير مذهب الاقتصاد الإسلامي الذي ضم تعليمات وإرشادات صانع الكون ومدبره؛ لذلك: **لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**؛ وقد حاول أصحاب المذاهب الأخرى وجربوا فكانوا: **مِنَ الْمُغْرَقِينَ**، لقد غرقوا في أزمات مدمرة وصار دأب عقلائهم وعلمائهم السعي للخروج من هذا الغرق المميت فأدخلوا أنفسهم جحراً مسدوداً لا مخرج منه إلا الانقلاب الكامل للعودة للفتحة الصحيحة وهذا ما أثبتناه في كلمتنا للعدد ٩٩ وما سبقه من أعداد المجلة وما جاءت عليه مقالات المؤلفين فيها شكر الله لهم جميعًا؛ فحصدوا مع شعوبهم البؤس والحرمان والظلم؛ فإلى متى تستمر المكابرة في قبول الحقيقة؟ أم أن نهج أبا لهب باقٍ في هذه الأرض ما بقي المكابرون؟

حماة (حماها الله) بتاريخ ١٩ محرم ١٤٤٢ هـ الموافق ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ م